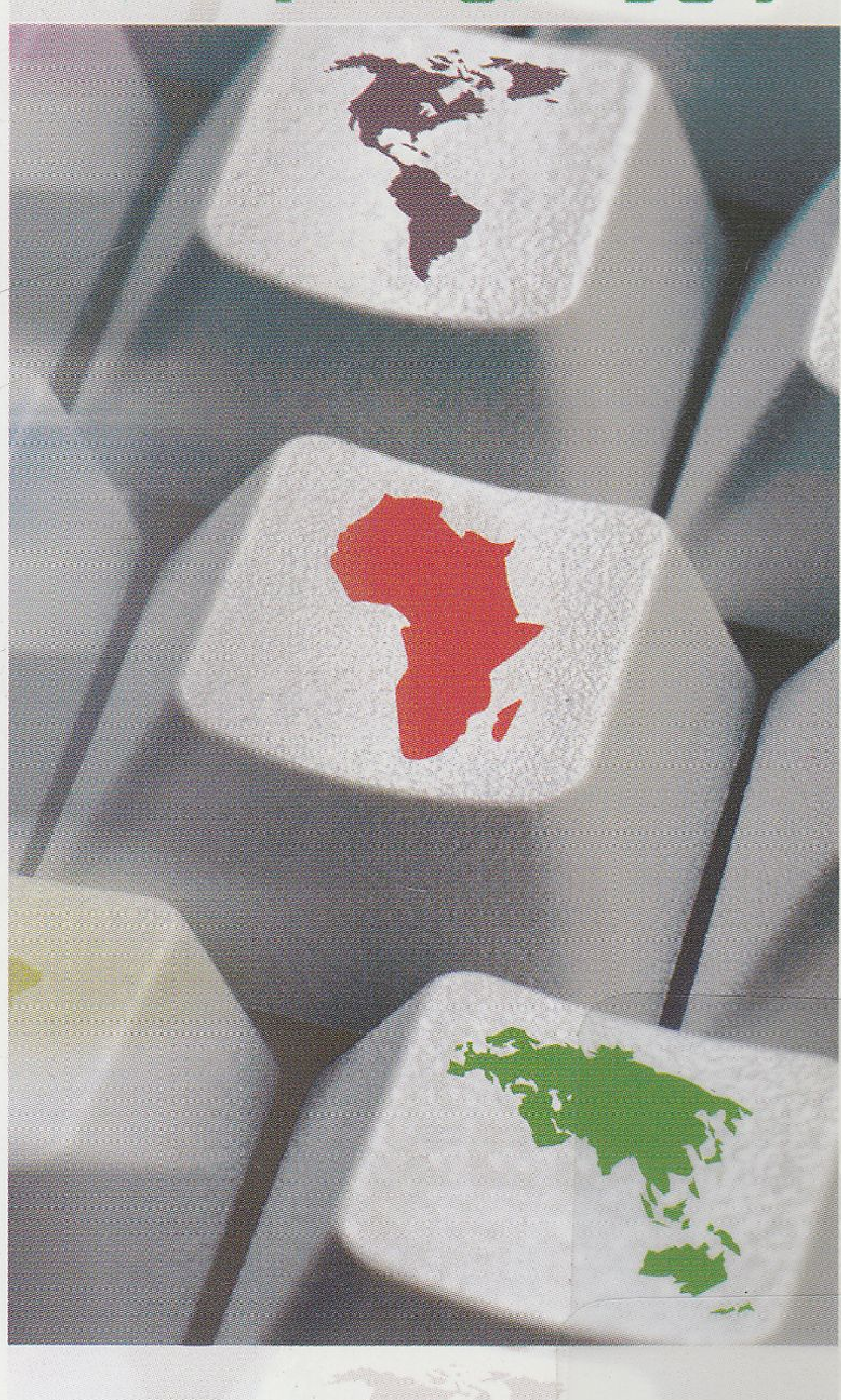


ترجمات

عرض وتحليل الفكر العالمى



شرق أوسط قديم جديد: التطورات الجارية وانعكاساتها على إسرائيل

معهد دراسات
الأمن القومي الإسرائيلي

تعليق
أحمد زكريا الباسوسى

www.icfsthinktank.org



ترجمات

عرض وتحليل الفكر العالمي

سلسلة شهرية تهدف إلي نشر الفكر العالمي فيما يتعلق بالقضايا والتطورات المؤثرة على مصر أو المنطقة والكيفية التى يري بها العالم قضايانا ، وتنشر مع مقدمة تحليلية ، وتعليق بشأن الموضوع الذى تتناوله .

المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح - (مركز تفكير) - تأسس عام ٢٠٠٤ للدراسة القضايا ذات الطابع الاستراتيجي والتى تتصل بالمتغيرات العالمية وإنعكاساتها المحلية والإقليمية .

شرق أوسط قديم جديد: التطورات الجارية وانعكاساتها على إسرائيل

معهد دراسات
الأمن القومي الإسرائيلي

تعليق
أحمد زكريا الباسوسى

التقديم

جاءت ثورات الربيع العربي التي شهدتها المنطقة العربية مؤخراً ولا زال بعض هذه الثورات مستمرة حتى الآن ولا سيما في سوريا، لتفتح باب الحديث مرة أخرى حول الشكل الجديد لمنطقة الشرق الأوسط وخاصة في ظل ما شهدته المنطقة من متغيرات محلية وإقليمية حادة واسعة النطاق. وما أفرزته هذه المتغيرات من تطورات كبيرة داخل الدول العربية سواء في سياساته الداخلية أو الخارجية.

ومما لاشك فيه، أن لهذه التطورات انعكاسات وتداعيات على علاقة الدول العربية بجيرانها، وخاصة إسرائيل. فالتطورات التي برزت في العالم العربي مؤخرا، لا سيما الثورة في مصر والاحتجاجات في سوريا، تُبرز تحديات كثيرة وفرصا قليلة لإسرائيل. فهذه التغيرات ليست سوى عنصر آخر في عملية إضعاف الواقع الإستراتيجي الإقليمي الجارية منذ عقد والتي يتعين على إسرائيل مواجهتها. كما أنها عملية معقدة يكتنفها تناقض داخلي؛ فقد نمت القدرات العسكرية والتكنولوجية التي تمتلكها إسرائيل وقوى اقتصادها، في حين أنها تستشعر تغيرا إقليميا ثابتا نحو الأسوأ يتجلى في الأساس في كم التهديدات الصادرة عن دول أخرى وقدراتها العسكرية والسياسية.

وفي هذا الاطار تأتي هذه الدراسة التي يصدرها معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي بهدف تحليل طبيعة التطورات الجارية وما نتج عنها من اضطرابات في النظم السياسية للدول العربية كافة، وهي الاضطرابات التي يشهدها الشرق الأوسط في الوقت الراهن، وإن كانت نتائج هذه الاضطرابات لم تكتمل بعد حتى الآن. كما تسعى هذه الدراسة لتحديد التحولات النموذجية الرئيسية التي تعمل على تغيير المنطقة، مع الإشارة إلى الأحداث السابقة التي ما تزال تؤثر فيها، من خلال تناول الأبعاد المختلفة والمترابطة بهذه الأحداث وتداعيات ذلك على مصالح إسرائيل في الشرق الأوسط. ويعلق عليها الباحث أحمد زكريا الباسوسي.

أسرة التحرير
سبتمبر ٢٠١١

المقدمة

شهد الشرق الأوسط في الشهور الأخيرة تغيرات عميقة لم يسبق لبعضها مثيلا من حيث طبيعتها ووقعها. وهي تعد من بين أشد التحولات أثرا في المنطقة منذ أن أخذت شكلها الحالي بعد الحرب العالمية الأولي. وإذا كانت الاضطرابات قد وقعت في دول متفرقة، فإن اقتران هذه الأحداث وخلفيتها المتشابهة، فضلا عن حقيقة أن الثورات يقوي بعضها بعضا، أضفت على هذه الاضطرابات طابع مد إقليمي جارف. وصحيح أن مآلات موجة الاضطرابات هذه لم تتضح بعد، لكن الواضح أنها غيرت وجه الشرق الأوسط بالفعل.

لا ريب أن الاضطرابات بلغت ذروتها في التطورات الدراماتيكية التي شهدتها مصر لثقلها الجيو – سياسي على المستويين الإقليمي والدولي، وكذلك للمفاجأة الإستراتيجية التي شكلتها الأحداث من الناحية الإستراتيجية للمراقبين في المنطقة من المحللين العرب والغربيين، واللاعبين المحليين، والأهم للنظام المصري نفسه.

والتغيرات الدراماتيكية التي شهدتها الساحة المصرية تلخص بدرجة كبيرة ما هو حاصل في أغلب أقطار العالم العربي. فهي تعكس تغيرا جوهريا في سلوك وسلطة بعض اللاعبين الرئيسيين في العالم العربي، كما تعكس بروز ظواهر وعناصر غير مألوفة.

ويتجلى هذا التحول في شتى أرجاء المنطقة. فالنظم القوية الوطيدة التي توصف في العادة بأنها معسكر الاعتدال في الشرق الأوسط وحلفاء الولايات المتحدة وركائز الاستقرار الإقليمي انقلب وصفها فجأة وباتت توصف بالديكتاتوريات القمعية الضعيفة. وأثبت الشارع العربي، الذي كان مذعنا وغير مبال إلي حد بعيد حتى وقت قريب، أنه عنصر نشط وفاعل، وقادر على الإطاحة بنظم راسخة، والجيوش العربية التي كان يُنظر إليها حتى وقت قريب بأنها موالية بالمطلق لنزاوات النظم الحاكمة، تظهر استقلالا لم يتوقعه أحد.

والحركات الإسلامية التي يُنظر إليها في العادة على أنها التهديد المركزي لتلك النظم أظهرت انضباطا شديدا إلي الآن على الأقل. والاتحاد الأوروبي الذي قاوم عموما فكرة التدخل المباشر في منطقة الشرق الأوسط يتزعم الحملة التي تُشن (بقيادة فرنسا) على الزعيم الليبي معمر القذافي. والولايات المتحدة فاجأت العالم بتخليها عن حلفائها القدامي مظهرة بذلك أنها استخلصت بعض العبر المؤثرة، وإن تكن محدودة، من تجربتها السابقة. وبموازاة التغيرات التي تشهدها الأطراف العريقة، اعتلت المسرح أطراف جديدة وقوية على رأسها شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية، ووسائل الإعلام الحديثة والمجتمعات الشبابية، والتي اضطلعت جميعا بأدوار مركزية في التطورات الأخيرة.

إن سلسلة التغيرات هذه دليل على أن هناك حاجة إلي تنقيح بعض المفاهيم الأساسية التي ما تزال تُستخدم إلي اليوم في وصف واقع الشرق الأوسط والعمليات الأساسية الجارية فيه.

وهدفنا في هذه الدراسة هو تحليل طبيعة الاضطرابات التي يشهدها الشرق الأوسط حاليا، وإن لم تكتمل نتائجها بعد. وسنسعي لتحديد التحولات النموذجية الرئيسية التي تعمل على تغيير المنطقة، مع الإشارة إلي الأحداث السابقة التي ما تزال تؤثر فيها.

البعد السياسي: نهاية حقبة "الجملوكية"

تبشر الاضطرابات التي تعم المنطقة بنهاية النظام السائد الذي يُظهر على العموم خصائص عديدة منها: وجود زعيم قوي عنيد، وحزب حاكم يهيمن على سائر أوجه الحياة، وجهاز إداري يخدم مصالح النخبة الحاكمة، وجيش قوي يعطي الحاكم طاعة عمياء. لكن أغلب هذه العناصر إما ضعفت أو زالت من هذه المعادلة في الشهور الأخيرة، في حين تصرفت عناصر أخرى خلافا لما كان متوقعا.

وهناك سمة مميزة للأحداث الأخيرة وهي الثورة الشعبية العارمة على المؤسسات الحاكمة الراسخة القوية. وهذا ما تجلى على وجه الخصوص في النظم

التي زعمت طوال عقود أنها تبشر بإصلاحات اجتماعية وسياسية وثقافية. وانتحلت هذه النظم صفة الحكم الجمهوري، علما بأنها فرضت نفسها في مرحلة سابقة ككيانات ثورية معارضة للنظم الملكية التقليدية. لكن الجمهوريات الثورية نفسها تحولت بمرور الوقت إلي تظم فاسدة يُورث فيها الأب السلطة لبنيه. وهذا ما أكسب هذه النظم اسم "الجملوكية"، وهي كلمة عربية تجمع بين كلمة الجمهورية وكلمة الملكية. لكن ممثلي هذه النظم بصدد مغادرة المشهد السياسي، مثل الرئيس المصري حسني مبارك والرئيس التونسي زين العابدين بن على بعد إجبارهما على التنحي، والقذافي الذي يخوض حربا أهلية دموية للمحافظة على نظامه في ليبيا، وقادة عرب آخرين مثل الرئيس السوري بشار الأسد والرئيس اليمني على عبد الله صالح اللذين يواجهان اضطرابات لم يعرفا لها مثيلا من قبل. والأمر الملفت هو أن النظم الملكية التي تُنعت في العادة بأوصاف سلبية تصورها بأنها منحلة وفاسدة لم تشهد اضطرابات مشابهة (باستثناء البحرين التي تمثل حالة خارجة عن المألوف).

وربما يعود ذلك إلي أن هذه النظم لم ترفع شعارات ثورية، ولذلك لم تقع في حبائل التناقضات بين الرؤية والواقع. بالإضافة إلي ذلك، تتميز المجتمعات في تلك الدول، لاسيما في دول الخليج، بأنها تقليدية مما يجعل تقبلها للنظم المعتمدة على المشيخة القبلية أمرا سهلا.

والظاهرة المفاجئة الأخرى هي سلوك الجيوش العربية التي ابتعدت عن الصورة التي لازمتها في العقود الأخيرة، ذلك أنه بات يُنظر إلي القوات المسلحة بأنها الداعم الرئيسي المخلص للنظم في المنطقة وبخاصة منذ أن أرست النظم العربية دعائمها في سبعينيات القرن الماضي. فالسلوك الفعلي الذي بدر عن الجيشين المصري والتونسي، وبدرجة كبيرة عن الجيش الليبي، يتناقض مع هذه الصورة الراسخة. وقد عادت هذه الجيوش إلي مقدمة الساحة السياسية مظهرة استقلالا مفاجئا عن الحكام، وهي حريصة في بعض الدول على عدم اتخاذ إجراءات قمعية في حق الحركات الاحتجاجية (حتى إن وحدات عسكرية انضمت إلي المحتجين في ليبيا

واليمن). لذلك، بات أغلب أفراد الشعوب يرون في هذه الجيوش القوى التي تحمي المصالح الوطنية.

إن الدور المركزي الذي يضطلع به الجيش في النظام الجديد واضح على الخصوص في مصر حيث يشرف على إدارة البلاد منذ استقالة مبارك وسيبقى كذلك إلي حين إجراء انتخابات ديمقراطية. وفي الوقت نفسه، ما تزال الجيوش في دول أخرى مثل سوريا والأردن والبحرين تمثل مصالح الأقلية الحاكمة، ولذلك تحظى بموقف عدائي من شريحة سكانية واسعة.

والظاهر أن هذه الجيوش ستكون أقل تسامحا مع الحركات الاحتجاجية الآخذة في الانتشار في بلدانها ظنا منها أن أي تغيير في طبيعة النظام سيضعف مكانتها الخاصة. ويمكن ملاحظة هذا الميل في القمع العنيف للمحتجين على يد القوى الأمنية في سوريا والبحرين حيث تستهدف العمليات الاحتجاجية الأقلية الحاكمة.

وفي غمرة الشكوك المتزايدة، ربما تستعيد الجيوش العربية، ولو جزئيا، النفوذ الذي تمتعت به ذات يوم في الساحة السياسية. وكما في الماضي يظل الجيش اليوم أقوى المؤسسات وأكثرها تنظيما في أغلب الدول العربية. لذلك، ربما يضطلع بدور محوري في كبح التيار الإسلامي وبخاصة إذا ازداد هذا التيار قوة بواسطة الانتخابات الديمقراطية. وهذا ما كان عليه الحال في تركيا حتى العقد الماضي عندما حافظ الجيش على الطبيعة العلمانية للبلاد وحد من تأثير الحزب الإسلامي الحاكم.

كما أن الاتجاه المؤثر الآخر الذي يُظهر ضعف النظم العربية هو الوهن الذي أصاب الأحزاب الحاكمة. وهذه العملية مضى عليها سنوات ويبدو أنها بلغت ذروتها في غمرة الاضطرابات الحالية. ولقد اعتمدت الأحزاب الحاكمة إلي جانب زعماء الجملوكيات على مآثر صراعات التحرر الوطني المجيدة ورفعت أعلام الثورة الاجتماعية، لكنها تحولت في النهاية إلي كيانات ممجوجة تحكمها نخب صغيرة.

ويشكل انهيار الحزب الوطني الديمقراطي في مصر وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي في تونس برهانا واضحا على هذا الاتجاه. وقد اقتفي هذان الحزبان أثر الأحزاب الحاكمة الأخرى في الشرق الأوسط ، مثل حزب جبهة

التحرير الوطني في الجزائر، وحركة فتح على الساحة الفلسطينية، وحزب البعث في العراق الذي سُحق تحت وطأة الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣.

إزاء هذه الخلفية، تصبح قوة حزب البعث في سوريا موضع شك وكذلك مدى قدرته على مساعدة النظام في دمشق على التعامل مع التحديات التي يواجهها حاليا والتي تبدو صعبة للغاية في ضوء التوترات الطائفية والدينية الشديدة في سوريا.

البعد الاجتماعي: ديمقراطية معادية للغرب؟

ماذا يريد المتظاهرون على وجه التحديد؟ وما هي الرؤية التي أفرزت شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" الذي يردده المتظاهرون في المنطقة؟ لا ريب أن الثورة في كل من مصر وتونس وليبيا والاضطرابات الجارية في المناطق الأخرى تشير إلي وجود مجتمع مدني نشط وفاعل في جزء كبير من العالم العربي. فكانت الثورة التونسية أولي الثورات التي اندلعت في العالم العربي، وكانت الثورة المصرية أهم تلك الثورات وأكبرها نصيبا من حيث التغطية الإعلامية كما أن الثورة في ليبيا أكثر عنفا.

لكن هذه العمليات لم تنته بعد، فإذا كان الحاكم المستبد القديم قد أُقصي عن الحكم في مصر وتونس، لكن الجيش، الذي هو أحد رموز النظام القديم، مازال الحاكم فيهما وسيبقى كذلك إلي أن تُجرى انتخابات ديمقراطية. وفي ليبيا، يستعمل الحاكم المستبد القديم القوة لإخماد الثورة، لكن مثل هذه الظواهر لم تشهدها المنطقة من قبل، ما عدا الثورة الإيرانية. ولا شك أن الشعوب العربية توصف في العادة بأنها تفتقر إلي النضج اللازم لكي تنعم بنظام سياسي عصري، أو حتى ممارسة ديمقراطية صحيحة. لكن بعد انقضاء سنين أصبحت فيها "أسطورة الشارع العربي" العبارة التي تشير ضمنا إلي سلبية الشعوب العربية، برهنت الشعوب العربية قدرتها على تغيير الحقائق المتأصلة.

ويصعب إلي الآن تصنيف القدرة الشعبية المتصاعدة بأي درجة من الدقة. فالقوة المحركة الرئيسية للثورة تكمن في الشباب المقيمين في المدن من أبناء

الطبقتين الوسطي والدنيا الذين اختزنوا في نفوسهم غضبا عارما على وضع يعيشونه يتميز بإحباط اقتصادي دائم، وفساد حكومي، وقيود تشل النشاط السياسي، وانتهاكات لحقوق الإنسان .

وهؤلاء الشباب يشكلون شريحة ديموغرافية أساسية في المنطقة، والكثير منهم تلقوا تعليما أكاديميا حديثا ولم يتمكنوا من العمل في وظائف تتناسب مع درجة تحصيليهم العلمي. كما أنهم يعون على المستوى الثقافي ما يجري في الغرب ويشعرون بالغربة بسبب التركيبات السياسية والاجتماعية التي تحكمهم. وكثير منهم رأوا في التزامهم بالإسلام ملاذا من الشدائد التي يواجهونها، واجتماعهم في الميادين العامة في العالم العربي وفي إيران واستعدادهم لمواجهة النظام بالمطالبة بتغييره يجسد عمليات فاعلة تعم الشرق الأوسط على المستويات الاجتماعية والثقافية والديموغرافية.

لكن قوة موجة هذه الثورات تُظهر مشكلة أساسية عويصة أيضا. فهذه الموجة مدفوعة برغبات متعددة في تغيير عام لم تكتمل صورته وليس لها أجندة مشتركة واضحة. ومن ذلك أن بعض الاحتجاجات الحالية مدفوع بمآس اقتصادية تقوَى بتضافرها مع مصادر الاضطرابات السياسية زخم الاحتجاجات الحالية. لكنها في دول أخرى مدفوعة في الواقع بتوترات ذات طابع تقليدي أو ديني أو طائفي أو قبلي تحت ستار النضال من أجل الديمقراطية.

لذلك نجد أن منبع الاحتجاجات المناوئة لنظام القذافي في ليبيا، على سبيل المثال، هو محافظة برقة وذلك عائد جزئيا إلي التنافس القبلي والإقليمي بينها وبين النخبة في منطقة طرابلس الغرب. وفي البحرين، تعكس الحركة الاحتجاجية في الأساس صراعا بين الأغلبية الشيعية (التي تشكل نحو ٨٠% من السكان) والأقلية السنية الحاكمة (تحولت الأزمة بفعل تدخل السعودية العسكري في البحرين في مارس ٢٠١١ لحماية الحكومة هناك إلي مواجهة واسعة النطاق بين العالمين السني والشيعي، وبين العرب وإيران).

وفي اليمن، تحولت الدعوات المُطالبة بإصلاح النظام إلي مطالبة سكان محافظة عدن إلي الانفصال عن الدولة والتحول إلي دولة مستقلة كما كانت سابقا إلي عام ١٩٩٠. وفي المملكة العربية السعودية، تتركز الاحتجاجات الشعبية أساسا في المراكز السكانية الشيعية في المناطق الشرقية من المملكة.

يتبين مما تقدم أن موجة الثورات التي تكتسح العالم العربي أماطت اللثام عن مجموعة كبيرة من المشكلات، وباتت التوترات المتنوعة، الكامنة منها والظاهرة، تتصدر الواجهة الآن. لذلك، لا ينبغي اعتبار الأحداث انعكاسا لتوق إلي الحرية أو تجسيدا لثورات ديمقراطية مماثلة للثورات التي عمت الدول الشيوعية في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، وهي الصورة التي تحاول عامة الحركات الاحتجاجية في العالم العربي إبرازها، فصحيح أن الديمقراطية بارزة بقوة بالفعل في مطالب الحركات الاحتجاجية، لكنها واحدة من جملة مطالب وليست الأكثر تبلورا بالضرورة.

والواضح أن الرغبة في تبني الديمقراطية ليست مصحوبة بالضرورة برغبة في تقليد الغرب من الناحية المفاهيمية أو الثقافية. حتى إن العكس هو الصحيح لأن بعض العناصر التي تدعم الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي اليوم معادية للغرب بعامة وللولايات المتحدة وإسرائيل بخاصة. وهذا لا يقتصر على التيار الإسلامي. ولندرس مثلا التفريق المصطنع الذي اعتمده بعض المعلقين الغربيين بين جموع الشباب التي تشكل عصب الاحتجاجات والعناصر الإسلامية المنضوية فيها. والحقيقة هي أن العديد من الشباب الذين يملؤون الشوارع إسلاميون بلا جدال، وأنه يستحيل التمييز بالكامل بين الاحتجاجات العلمانية والاحتجاجات الإسلامية.

لذلك يتعين على المراقب الخارجي، لا سيما الغربي، توخي الحذر عند تحليل التطورات الحالية. وإذا كنا لا نشك في أن ما نشهده احتجاج شعبي صادق يهدف، من جملة ما يهدف إليه، إلي بناء نظام ديمقراطي، لكنه لا يجعل المجتمع العربي أشبه بالمجتمع الغربي، وهو لا يؤذن إلي الآن على الأقل ببروز ما يُسمي في الغرب وفي إسرائيل بـ "معسكر سلام". إضافة إلي ذلك فأن الجماهير العربية تردد بدرجة كبيرة

في الوقت الحالي ما تردده قناة الجزيرة بنبرتها المعادية لـ "إسرائيل" والولايات المتحدة. ففي حالة مبارك، على سبيل المثال، تنبع كراهية هذا الديكتاتور من الفساد المتفشي في النظام ومن حقيقة أن الرئيس المصري ربط مصيره بالولايات المتحدة وأنه يُنظر إليه بأنه أحد المدافعين عن التوصل إلي تسوية سياسية مع إسرائيل.

ولعب العنصر الإسلامي دورا يمكن وصفه بأنه محوري بل مفاجئ في الأحداث الأخيرة، فالكابوس الذي طالما أرّق العالم الغربي والنظم العربية بشأن عزم المنظمات الإسلامية على تغيير النظم بالقوة لم يتحقق. وبالمقابل، يبدو أن هذه المنظمات، لا سيما جماعة الإخوان المسلمين في مصر، آثرت عدم استغلال الاضطرابات في محاولة الوصول إلي السلطة بالقوة، وفضلت القيام بخطوات تدريجية لتحقيق ذلك الهدف. وهذه العناصر يحركها في الغالب فهم لحقيقة أن محاولة الوصول إلي السلطة بالقوة ستقحمها في مواجهة مباشرة مع النظام مما سيسهل عليه اتخاذ إجراءات قمعية لإخماد الاحتجاجات الشعبية. وهذا بدوره سيكسب النظم شرعية في الداخل وفي أوساط المجتمع الدولي الذي تساوره كذلك شكوكا عميقة في العناصر الإسلامية.

لذلك تبنت عامة العناصر الإسلامية موقفا أكثر اعتدالا، متمسكة بمبدأ الصبر، وهو مبدأ أساسي في عقيدة الإخوان المسلمين. وعلى سبيل المثال، شارك الإسلاميون في الاحتجاجات الشعبية في مصر وتونس، وانتزعوا اعترافا غير مسبوق من النظم المحلية ومن المجتمع الدولي، وهم يرفعون سقف تطلعاتهم استعدادا للانتخابات القادمة، علما بأن المنظمات الإسلامية، وبخاصة جماعة الإخوان المسلمين، تحتل مراكز انطلاق جيدة في هذا التحدى بما تملكه من هيكلية تنظيمية واسعة وفاعلة، ولما تتمتع به من دعم شعبي واسع النطاق نابع جزئيا من شبكة مؤسساتها وبرامجها الواسعة المتخصصة في تقديم مساعدات اجتماعية، ولأنها تعتنق عقيدة انسجمت طوال عقود مع الحس الديني في المنطقة، ولأن قادتها أشخاص محترمون تعززت صورتهم بعودة العديد من كبار القادة بعد سنين طويلة قضوها في المنفي (مثل الشيخ المصري يوسف القرضاوي الذي يعد مرجعا دينيا واسع النفوذ في المسائل الشرعية،

والذي يعد إلي حد ما أبا روحيا لجماعة الإخوان المسلمين في شتى أقطار العالم العربي؛ والشيخ راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة الإسلامية في تونس) .

وفي مقابل ذلك، تتمتع عامة عناصر المعارضة العلمانية في العالم العربي بفاعلية تنظيمية أقل شأنا بكثير وبجاذبية أيديولوجية أضعف بكثير من فاعلية وجاذبية العناصر الإسلامية. لذلك ستجد المعارضة العلمانية صعوبة، في الوقت الحالي على الأقل، في طرح نفسها بديلا صالحا عن النظم المنهارة أو عن التيار الإسلامي .

والظاهرة الاجتماعية الملفتة الأخرى التي برزت في الأحداث الأخيرة في المجالين السياسي والشعبي هي التأثير العارم لوسائل الإعلام الحديثة. والاضطرابات الحالية ليست المثال الأول على التأثير المتنامي للإنترنت وللشبكات الإعلامية في العالم العربي، لا سيما قناة الجزيرة.

وأبرز مثال على هذه الظاهرة نجده في إيران عقب الانتخابات الرئاسية التي جرت هناك في يونيو ٢٠٠٩، وذلك عندما وقعت مواجهات بين آلاف من المتظاهرين والنظام الإسلامي. وفي المناطق الأخرى، تجلت قدرة قناة الجزيرة على إثارة الشارع العربي في الصراعات بين القوى العربية والقوى غير العربية على وجه الخصوص، كما في انتفاضة الأقصى، وفي الحملة الأمريكية بالعراق، وفي حرب لبنان الثانية وفي عملية الرصاص المصبوب.

ففي كل من هذه الحالات، شجعت هذه الشبكات على القيام بانتفاضة شعبية ارفقتها بانتقاد النظم العربية لعدم مبالاتها وعجزها عن مواجهة الهجمات التي يتعرض لها العالمان العربي والإسلامي . وكانت النتيجة أن بعضا من أقوى عمليات الحركة الاحتجاجية التي لم تعرف لها المنطقة مثيلا بدأت واستمرت من خلال الشبكات الإليكترونية.

لكن وسائل الإعلام الحديثة اكتسبت في الاضطرابات الأخيرة نفوذا أوسع من أي وقت مضى. ففي جهد جماعي لم يسبقه تخطيط، وفرت شبكات التواصل الاجتماعية الإليكترونية التركيبة التنظيمية للحركات الاحتجاجية، في حين ساعدت قناة الجزيرة في قطر على بلورة الإطار المفاهيمي للثورات ولعبت دور المحفز في

تهيئة الجماهير لتحدى النظم. وأثمر تآزر بين نوعي الشبكات الإعلامية عن شل قدرة النظم على فرض النظام وفقدانها السيطرة على رسائلها الدعائية المخصصة للاستهلاك المحلي والخارجي .

وقد أتاحت هذه الظاهرة الجديدة للشعوب بصورة عامة ساحة للالتقاء وتبادل المعلومات والتخطيط للخطوات خارج رقابة النظم. ولم تستوعب النظم المتنوعة في المنطقة، وبخاصة النظم "الجملوكية" التي ينتمي قادتها إلي الجيل القديم في العادة، بالكامل قدرة شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الحديثة وفوجئت بالتطور السريع للثورة .

وإذا كان هؤلاء القادة قد حازوا قدرات في التعامل مع تهديدات واجهوها في الماضي، مثل الهجمات الإرهابية والثورات والانقلابات العسكرية، فقد وقفوا في الأغلب عاجزين أمام التجمعات الغفيرة التي أصابت الأجهزة الحكومية بالشلل في المراكز السكانية الكبيرة .

لكن هذه القوة الشعبية تمثل نقطة الضعف الجوهرية في هذه الظاهرة الجديدة. فالديناميات الشعبية القوية التي أطلقتها الوسائل الإعلامية وشبكات التواصل الاجتماعي الإليكترونية لم تصحبها قيادة معتمدة على العموم، ولا تخطيط منظم للخطوات، ولا أجندة محددة، وهي العناصر الرئيسية في صياغة بديل صالح عن النظم الحالية.

لذلك، اثبتت الشعوب العربية قدرتها في أغلب الحالات على العمل كمجتمعات مدنية تدفعها رغبة في نيل الحرية، والتقت على معارضة النظم المقيتة وحتى أسقطت بعضها. كما أظهرت الشعوب في بعض الدول قدرتها في السنين الأخيرة على تنظيم انتخابات ديمقراطية حقيقية. لكن اجتياز اختبار الديمقراطية لا يستلزم فقط وقوع أحداث جذرية مثل الثورات أو الانتخابات وحسب، بل يستلزم بذل جهودا جهيدة للمحافظة على نظام ليبرالي على المدى الطويل.

وسيتجلى مقدار استعداد الشعوب العربية لتبني الديمقراطية في انفتاحها على مجموعة واسعة من الآراء وفي عزم كل حكومة على الالتزام بالقواعد الديمقراطية

للعبة. وقد شاهدنا في كافة الدول التي نظمت انتخابات ديمقراطية نزيهة في العقدين الماضيين في المنطقة تحقيق القوى الإسلامية نجاحات كبيرة كما في الجزائر وفي الأراضي الفلسطينية وفي تركيا. وهذه العناصر لا تكن تعاطفا طبيعيا مع مفهوم الديمقراطية في سياقه الغربي، فضلا عن عدم استعدادها للمحافظة على مسرح سياسي واجتماعي تعددي . كما أن وصولها إلي السلطة لا يبشر بالضرورة باعتدال آرائها السياسية. وإذا كانت السلطة تعني تحمل المسئوليات والالتزام بالقوانين، فهي لم تُدخل تغييرات في الإيديولوجيات الأساسية التقليدية.

بناء على ما تقدم، يتعين على المراقبين الغربيين الحذر في تحليلهم للتغييرات الأخيرة في تطبيق مفاهيمهم الخاصة على ما يحصل في الشرق الأوسط، فموجة الاحتجاجات التي حرض عليها الشباب والدعوات المطالبة بإسقاط الحكام المستبدين لا تمثل بالضرورة ما يعرفه الغرب من واقع تجاربه السابقة ولا ما يرغب في رؤيته في الشرق الأوسط . وهذه الاحتجاجات والمطالب ليست تعبيرا عن ميل إلي الثقافة الغربية أو العلمانية أو التعددية الإيديولوجية، وهي لا تعني بالتأكيد تأسيس "معسكر سلام" راغب في التصالح مع العالمين العربي والغربي وفي مقدمته إسرائيل والولايات المتحدة. لكنها تعبير عن رغبة في نظام ديمقراطي مختلف لا يتبع التعريفات العالمية أو الغربية في الأغلب، وعن رغبة في إحداث تغيير جوهري وإن كان العديد من قواه المحركة ما تزال تجد صعوبة في رسم صورتها بدقة.

البعد الإقليمي: هل هذا نصر لمعسكر المقاومة ؟

توحي نظرة أولي، غير مجافية للصواب بالضرورة، بأن الاضطرابات الحالية تصب في مصلحة معسكر المقاومة في الشرق الأوسط بقيادة إيران لمجموعة من الأسباب، وأنها تعاكس معسكر الاعتدال في المنطقة. فالاضطرابات عمت بشكل رئيسي الدول المعتدلة التي شكلت بقيادة مصر عقبة رئيسية أمام المقاومة. وبات يُنظر إلي الولايات المتحدة الآن بأنها ركيزة جوفاء لحلفائها ونمر بلا أسنان إزاء أعدائها في المنطقة، مما يزيد مكانتها في الشرق الأوسط ضعفا.

كما أن الأحداث الأخيرة يمكن أن تقوى المعسكر الإسلامي في المنطقة، لا سيما في مصر. والتركيز الدولي على الثورات التي تعم العالم العربي يصرف الانتباه، ولو لمدة محددوة، عن القضايا الحساسة الأخرى وفي مقدمتها البرنامج النووي الإيراني، وهذه الثورات وإن لم تكن بالتأكيد ثمرة أي مبادرة من جانب معسكر المقاومة، فقد عززت صعود المقاومة في المنطقة وزادت معسكر الاعتدال ضعفا الذي يعيش حالة مزرية من الناحية الفعلية.

ويبدو في الوقت نفسه أن معسكر المقاومة يشعر بقلق شديد من موجة احتجاجات تزحف نحوه. وهذا ما يصح على الخصوص في الاحتجاجات التي تشهدها مناطق عدة، مثل سوريا التي شهدت مواجهات عنيفة بين النظام والمتظاهرين عكست الكراهية الشديدة المتبادلة بين الأغلبية السنية والأقلية العلوية الحاكمة؛ وإيران التي استأنفت فيها الحركة الاحتجاجية نشاطها مستلهمة من الأحداث الجارية في العالم العربي (برغم أن النظام الإسلامي يواصل حكم البلاد بيد من حديد)، ولبنان التي يواجه فيه حزب الله نقمة شعبية متفاقمة. وعلى النقيض من تونس ومصر، يبدو أن معسكر المقاومة على استعداد لاستخدام القوة في قمع مظاهر سخط شعبي يعتبره تهديدا وجوديا.

لكن التطورات الحالية في كافة الحالات تنسجم مع التحليل الإستراتيجي الذي طالما ألهم معسكر المقاومة ووفر لخططه المستقبلية الحوافز. ذلك أن عددا من التغييرات الجوهرية تحدث بعيدا عن الأضواء، حيث تبني تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية الإسلامي علاقات وثيقة مع معسكر المقاومة فيما تفك بالتدريج عُرى صلاتها الإستراتيجية بإسرائيل، وحيث ما يزال انعدام الاستقرار المزمن السمة المميزة للعراق لا سيما بعد انسحاب أغلب القوات الأمريكية منه، وهو وضع يرى فيه معسكر المقاومة فرصة لترسيخ نفوذه في تلك الساحة؛ وحيث تزداد الولايات المتحدة ضعفا في المنطقة وذلك عائد جزئيا إلي فشلها المستمر في ضمان الاستقرار في مناطق متنوعة تنشط فيها وبخاصة في أفغانستان والعراق .

وإذا نظرنا إلي المنطقة ككل، يتبين أن حركات المعارضة، وبخاصة الثورة في مصر التي تزعمت العالم العربي ردحا طويلا، تمثل معلما في عملية طويلة يزداد فيها العالم العربي ضعفا وتكتسب فيها القوى المحيطة غير العربية قوة، وهي عملية مضى عليها عدة عقود، لا سيما منذ أفول رؤية الوحدة العربية في أواخر ستينات القرن الماضي. ووصلت هذه الرؤية إلي الحضيض في العقد الماضي الذي شهد فيه العالم العربي عدة أزمات عنيفة أولها وأهمها احتلال الولايات المتحدة للعراق، ذلك البلد المحوري في العالم العربي، وإسقاط نظام صدام حسين القوي الذي كان يؤدي دور الدرع المركزي للعالم العربي السني في مواجهة أعدائه وعلى رأسهم المعسكر الشيعي الذي تتزعمه طهران .

ودفعت الاضطرابات الحالية الدول العربية الرئيسية إلي الإنغلاق على نفسها، وهذا بدوره يُنسيها عجزها على الاتحاد والعمل بشكل جماعي. والفراغ الناتج تملؤه بالتدريج قوى غير عربية على أطراف العالم العربي، لاسيما إيران وتركيا وإسرائيل. وتقوم هذه الدول، وبخاصة إيران، ببسط نفوذها ببطء في الساحات الإقليمية الرئيسية، وبخاصة العراق ودول الخليج والأراضي الفلسطينية ولبنان ومنطقة البحر الأحمر. ولا بد وأن ترى هذه الدول، وبخاصة إيران، في الانتفاضات الإقليمية فرصة لتعميق نفوذها، وبخاصة في المناطق التي تشهد أقوى الارتجاجات مثل مصر وشمال افريقيا وشبه الجزيرة العربية.

البعد الدولي: الجينات العربية والجينات الأمريكية

وقع العديد من المحللين في الشهور الأخيرة في أخطاء كثيرة ناجمة عن سوء فهمهم للرد الأمريكي على الثورات في منطقة الشرق الأوسط، فأولوا عناية خاصة لتخلي الولايات المتحدة عن حسني مبارك، أهم حلفائها في المنطقة، في أحلك أوقاته في سبيل مهمة مثالية هي دعم الديمقراطية في كافة أنحاء العالم بدون أخذ الظروف الخاصة في الاعتبار، حتى وإن كان ذلك يصب في مصلحة عناصر معادية للغرب. وقارن العديد من المراقبين موقف باراك أوباما بموقف جيمي كارتر من شاه إيران

غداة إندلاع الثورة الإيرانية. ففي أواخر سبعينات القرن الماضي، سعى شاه إيران للقضاء على الثورة المتنامية وهي في مهدها، لكن الولايات المتحدة ضغطت عليه لتليين موقفه والدفاع عن حقوق الإنسان. وألحق هذا الموقف ضررا كبير بصورته في الداخل وأضعف ثقته بنفسه في التعامل مع المعارضة. بالإضافة إلي ذلك، تثار أسئلة حيال فشل الولايات المتحدة في تعلم دروس الماضي، كما تجلى في ضغطها على مصر لإجراء انتخابات نزيهة عام ٢٠٠٥، وهي خطوة عززت تمثيل أشخاص ارتبطت أسماؤهم بالإخوان المسلمين في مجلس الشعب المصري، وفي دعم الولايات المتحدة إجراء انتخابات حرة شاركت فيها حماس في الأراضي الفلسطينية في يناير ٢٠٠٦، وكانت خطوة مكنت الحركة من الاستيلاء على الحكومة الفلسطينية.

إن نهج إدارة واشنطن تجاه الثورات في المنطقة متجذر في النظرة العامة الأمريكية التي تقاسمتها الإدارات الأمريكية كافة، وهي التعاطف مع نضال الشعوب لنيل الحرية وإيمان راسخ بإنتصار الديموقراطية في كل منطقة في العالم. ويُحتمل أيضا أن واشنطن قامت بتلك الخطوات أملا بأن يساعد النهج القديم الجديد على ترميم صورة أمريكا في الشرق الأوسط وهي صورة سلبية بشكل تقليدي . وحتى إن البعض في الولايات المتحدة قد زعم أن بذور موجة الثورات الحالية في العالم العربي إنما بُذرت مع سقوط نظام صدام حسين .

وبناء على هذه المقولة، أدى إسقاط إحدى أقوى الجملوكيات في العالم العربي وعملية أسر صدام حسين التي صورتها عدسات الكاميرا إلي الزوال التدريجي للخوف من نفوس الشعوب العربية وتشجيعها على مواجهة نظمها، وهي عملية بلغت ذروتها في الشهور الأخيرة.

لكن يبدو إلي الآن على الأقل أن الخطوات الأمريكية حققت عكس النتيجة المرجوة، فالولايات المتحدة لم تفشل في كسب التعاطف أو الامتنان وحسب بدعمها الاحتجاجات الشعبية، بل تعزز التصور بأنها طرف انتهازي له مصلحة في التدخل في الشئون العربية.

وفي مثل هذا الوضع التي تجد فيه واشنطن نفسها الآن، سيتبني العالم العربي تفسيرا سلبيا لاي خطوة تقوم بها ردا على الأحداث الجارية في المنطقة. وسيُنظر إلي التدخل في الأحداث بأنه تعبير عن سياسات عدوانية مدفوعة بهواجس متعلقة بمصالح اقتصادية، في حين سيُنظر إلي عدم التدخل بأنه انعكاس لنفاق الإدارة الأمريكية المدفوع أيضا بدوافع مادية، وبخاصة الخوف من ارتفاع أسعار النفط .

وقد ركز أوباما الغارق في هذه المعضلة على استبعاد فكرة التدخل الأمريكي على الأرض كما في ليبيا، وهذه الفكرة تهدف أساسا إلي تجنب إلحاق مزيد من الضرر بصورة الولايات المتحدة في المنطقة.

وقد ألحق سلوك واشنطن أصلا ضررا إستراتيجيا بالولايات المتحدة في وقت يعترى الضعف الأمريكي في الشرق الأوسط . وسيكون لذلك تأثير في ثقة حلفاء الولايات المتحدة بأنفسهم في تلك المنطقة وفي ثقتهم بواشنطن بوصفها سندا إستراتيجيا يدفع عنهم التهديدات الخارجية مثل التهديدات الإيرانية، ويدعمهم في مواجهتهم التحديات المحلية أيضا. ويأتي ذلك في ما تواجه الإدارة الأمريكية بعض التحديات التي تستلزم من الولايات المتحدة تجنيد حلفاء إقليميين مثل تعزيز الاستقرار في العراق، والقضاء على الجهاد العالمي في أفغانستان، وزيادرة الضغط الدولي على إيران، وقد ظهرت علامات جديدة تدل على أن مكانة واشنطن في المنطقة قد تضررت في المملكة العربية السعودية التي باتت تتزعم معسكر العرب المعتدلين، فالواضح أن الرياض لم تبلغ واشنطن مسبقا عن عزمها على إرسال قوات عسكرية إلي البحرين، كما ألغت مؤخرا زيارات كان من المقرر أن تقوم بها وزيرة الخارجية الأمريكية ووزير الدفاع الأمريكي للمملكة.

وربما نجد دليلا ساطعا على تفسير الإدارة الأمريكية المثير للمشكلات لما يجري في الشرق الأوسط في تحليل أعده فؤاد عجمي صدر قبل شهر من اندلاع الاضطرابات في المنطقة. ففي مقال بعنوان "الصمود الغريب للأنظمة الاستبدادية العربية"، اعترف بأنه اعتقد قبل خمس سنوات بأن العالم العربي سيدنو من "ربيع ديمقراطيته" بناء على أحداث جرت فيه مثل ثورة الأرز في لبنان التي تلت اغتيال

رفيق الحريري وأدت إلي انسحاب الجيش السوري من ذلك البلد، وإجراء أول انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة في العراق في عام ٢٠٠٥، والضغط على مصر للشروع في إصلاحات سياسية. لكن يبدو الآن أن هذه الرؤية أقل وردية مما كان يعتقد، فالعراق أبعد ما يكون عن ديمقراطية مستقرة تطرح نفسها نموذجا على الدول الأخرى في المنطقة؛ والتغيرات الدراماتيكية في لبنان طمستها الحرب التي جر حزب الله البلد إليها في عام ٢٠٠٦؛ وانقسام الساحة الفلسطينية إلي كيانين.

وحسب عجمي، فإن النتائج الحزينة للتجربة الديمقراطية في العالم العربي حملت واشنطن والعرب على حد سواء على النأي بأنفسهم عن تلك الرؤية، معترفين بأن المنطقة ليست مواتية بعد لمثل هذه المحاولات وأن دعمها يمكن أن يفشل ويؤدي إلي زعزعة استقرار المنطقة في الواقع بدلا من تعزيزه. والواضح أيضا أن خبيرا محنكا مثل عجمي لم يخطئ في تقييم الضعف الشديد الذي يعترى أغلب النظم الاستبدادية وشدة رغبة الجماهير في التغيير وحسب، بل وأخطأ في تقييم استعداد الولايات المتحدة للتمسك ببرنامجها الخاص بنشر الديمقراطية بدون اعتبار لتعقيدات المنطقة.

نظرة إلي المستقبل من المنظور الإسرائيلي

اكتست التغيرات التي طرأت على الأوضاع في الشرق الأوسط بصورة عامة وفي مصر على وجه الخصوص أهمية إستراتيجية بالغة في نظر إسرائيل على عدة مستويات حتى قبل اكتمال تبلور الأزمات المتنوعة التي شهدتها المنطقة. وهناك بالطبع مسألة استمرار العمل باتفاقية السلام التي وقعتها إسرائيل مع مصر والتي كانت تُعتبر دعامة إستراتيجية فائقة الأهمية في مفهوم الأمن الإسرائيلي خلال العقود الثلاثة الماضية.

وأي تغير في النظام، وبخاصة إذا ترافق مع تعزيز قدرة الإخوان المسلمين، يمكن أن يؤدي إلي تعديل هذا المفهوم. ويبدو على المدى القصير على الأقل أن اتفاقية السلام ستبقى سارية طالما ان الجيش يسيطر على النظام في مصر. لكن

الحساسية الإستراتيجية لهذه المسألة في نظر إسرائيل تقتضى منها إجراء تقييم دقيق لانعكاسات الوضع الداخلي لمصر على سياسة إسرائيل الخارجية وعلى مفهومها الأمني، وبخاصة بعد الانتخابات التي يُتوقع إجراؤها في نهاية العام.

وبتركيز العالم، وبخاصة الولايات المتحدة، أنظاره على العالم العربي، ضعف التركيز على قضايا أخرى تكتسي أهمية إستراتيجية في نظر إسرائيل، أولها وأهمها البرنامج النووي الإيراني. وبالإضافة إلي ذلك، يرجح أن تعمق الاضطرابات التي تعم المنطقة هواجس جهات دولية متنوعة حيال دعم القيام بخطوات اقتصادية وسياسية، وعسكرية بالتأكيد، تجاه إيران في هذه المرحلة لكي لا يزداد انعدام الاستقرار في المنطقة حدة.

وفيما يتعلق بمعسكر المقاومة، يبدو أن أطرافه تشعر بالراحة من جراء الضعف الذي يعتري النظم العربية المعتدلة والإرباك المحرج الذي تعاني منه الولايات المتحدة. وعلى الأرجح أن تجد أطراف المقاومة الآن فسحة أكبر للمناورة على كافة الصعد، بما في ذلك الصعيد العسكري، وفرصة لتعزيز نفوذها في الساحات الإقليمية المتنوعة في سياق عملية التحول، وهي شرعت أصلا في دراسة مقومات المناورة عبر القيام بخطوات مثل إرسال سفينتين حربيتين إيرانيتين إلي البحر المتوسط في فبراير ٢٠١١، وفي محاولات إيران تصدير شحنات من الأسلحة إلي قطاع غزة عبر طرق بحرية وبرية في مارس ٢٠١١.

وبالمقابل، ربما يشكل إضعاف نظام بشار الأسد في سوريا ضربة قوية لمعسكر المقاومة، وللنفوذ الإيراني بالمنطقة على الخصوص. وإذا كان نظام الأسد يقترب من نهايته، ربما يقوم طرف في معسكر المقاومة بعمل تصعيدي ضد إسرائيل سعيا منه لمنع انهيار حكومة البعث في دمشق.

وعلى الساحة الفلسطينية، يُرجح أن تعمق الاضطرابات الأخيرة انعدام الثقة الإستراتيجي بنظام محمود عباس في ضوء خسارته لحليفه الإقليمي القوي المتمثل في نظام حسني مبارك والشكوك القوية في ثبات الدعم الأمريكي له.

وهذه الميول كافة تصب في مصلحة حماس التي تشعر، كما الأطراف الأخرى في معسكر المقاومة، بأن التغيرات التي تشهدها المنطقة تميل إلي صالحها، منها ضعف النظام المصري الذي كان يبذل ضغوطا شديدة على حكومة حماس في قطاع غزة، وإمكانية تعزيز حركة الإخوان المسلمين، التي تمثل حماس فرعا لها، لموقفها في مصر. ولكي لا يلاقي محمود عباس مصيرا مشابها لمصير مبارك، قام بخطوات بهدف كسر حالة الجمود مع إسرائيل وأطلق في مقابلها إشارات في الساحة الداخلية أعرب فيها عن عزمه على دعم جهود المصالحة مع حماس. وأعلن أيضا استعداده الأولي لإجراء انتخابات برلمانية نهاية هذا العام، وهو يدعم الخطوات الدولية الرامية إلي توجيه اللوم إلي إسرائيل.

إزاء هذه الخلفية، يزداد رجحان احتمال إقدام حكومة محمود عباس على خطوات أكثر جرأة، مثل إعلان استقلال فلسطين داخل حدود عام ١٩٦٧ (وهي فكرة تحظي بدعم على المستوى الدولي) أو زيادة الاحتكاك بإسرائيل في الضفة الغربية. وعلى مستوى الدبلوماسية الشعبية السياسية، يبدو الآن أن الثورات الحالية لا تكفي لإضعاف الافتراض الأساسي للمجتمع الدولي بعامة والولايات المتحدة بخاصة بأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو مصدر عدم الاستقرار في المنطقة. وعلى ضوء ذلك، يُستبعد أن تؤدي التغييرات التي يشهدها الشرق الأوسط إلي تخفيف الضغط الذي يمارس على إسرائيل لدعم العملية السياسية مع الفلسطينيين، أو المساعدة على إضعاف الجهود المتنامية الرامية إلي نزع شرعية إسرائيل في الساحة الدولية.

وعلى المستوى الأمني، تسبب ضعف قدرة النظام المصري على فرض القانون في شبه جزيرة سيناء أصلا في تسهيل تهريب الأسلحة والناشطين المسلحين إلي قطاع غزة، مما يساعد على تسريع عمليات بناء قدرات الإرهابيين في المنطقة بتسلحهم بعتاد متطور، مما سيقيد هامش المناورة المتاح للجيش الإسرائيلي في قطاع غزة.

لذلك، يبدو أن التطورات التي برزت في العالم العربي مؤخرا، لا سيما الثورة في مصر والاحتجاجات في سوريا، تُبرز تحديات كثيرة وفرصا قليلة لإسرائيل. فهذه التغيرات ليست سوى عنصر آخر في عملية إضعاف الواقع الإستراتيجي الإقليمي الجارية منذ عقد والتي يتعين على إسرائيل مواجهتها. إنها عملية معقدة يكتنفها تناقض داخلي؛ فقد نمت القدرات العسكرية والتكنولوجية التي تمتلكها إسرائيل وقوي اقتصادها، في حين أنها تستشعر تغيرا إقليميا ثابتا نحو الأسوأ يتجلى في الأساس في كم التهديدات الصادرة عن دول أخرى وقدراتها العسكرية والسياسية، لاسيما نفوذ إيران في المنطقة، وبرنامجها النووي، واجتماع معسكر المقاومة في طهران، في ما يقابل ذلك من ناحية أخرى تدني الفرص السياسية، وبخاصة العملية السياسية مع كل من الفلسطينيين وسوريا.

الصباح الذي يلي الثورة

ما تزال الأزمة التي تعم الشرق الأوسط تتطور، ومن المبكر تلخيص مكوناتها أو صياغة تقييمات إستراتيجية طويلة المدى لم تكن حتى شهور قليلة مضت مناسبة أو ممكنة. ويبدو أن الشرق الأوسط الجديد يشتمل على ظواهر جديدة وأخرى قديمة. وفك رموز هذا الوضع يتطلب فهما عميقا لتياراته الخفية، فضلا عن التخلي عن بعض المفاهيم والتصورات المسبقة التي غذت التحليلات الخاصة بالمنطقة طوال عدة عقود.

إن ما بدأ كنضال ريادي نشط من أجل الديمقراطية تحول في مناطق عدة إلي مواجهات ذات خصائص مألوفة. فتحت شعار إسقاط الطاغية، تجددت مجموعة من الصراعات القبلية والعرقية والدينية والطائفية والإيديولوجية، وإندلاعها أعاد بعض الظواهر التي طالما كانت مألوفة في المنطقة، مثل الطغاة الذين لا يرون بأسا في إسكات شعوبهم بالقوة، والقبائل والجماعات الطائفية المتناحرة، والخطر الحاضر دوما والمتمثل في الانجرار إلي فوضى داخلية سيخرج منها المتطرفون في المنطقة أبرز المنتصرين.

وتتجلى هذه الظواهر على الخصوص في ليبيا وسوريا واليمن، فضلا عن البحرين حيث يقوي الصراع المتنامي بين الأغلبية الشيعية والأقلية السنية الحاكمة المخاوف العربية العميقة من الحملات التخريبية الإيرانية والتوترات الشديدة بين السنة والشيعة.

كما أن هذه التطورات تتضافر مع مشكلات قديمة تهدد وحدة أراضي دول في المنطقة مثل السودان الذي بات على وشك الانقسام إلي دولتين؛ والعراق الذي تعاني حكومته المركزية من ضعف أساسي ومن القوى المتنامية في أطرافه (وبخاصة حكومة الإقليم الكردي الذي يتمتع باستقلال ذاتي في الشمال)؛ ولبنان الذي يستولي عليه حزب الله بالتدريج؛ والسلطة الفلسطينية التي انشطرت إلي كيانين منفصلين جغرافيا وسياسيا.

وما تزال الدول العربية قادرة على تدبر أمورها بصعوبة برغم التحديات الهائلة التي تواجهها، لكن طبيعة هذه الدول آخذة في التغير وقدرة الحكومات المركزية تضعف في أغلب الحالات. ويبدو أنه كلما كانت الدولة العربية أكثر تجانسا، مثل مصر وتونس، قلت مظاهر العنف في الثورة، واحتل النضال من أجل الديمقراطية مكانة أبرز، وكان الانتقال إلي نظم جديدة أكثر سلاسة. وبالمقابل، كلما قل تجانس الدولة وضعفت مؤسساتها، رافقت ثوراتها أعمال عنف شديدة وفوضى.

وتعاني عامة الدول في المنطقة من انهيار الأشكال التقليدية للحكم، أو تعاني على الأقل من صدمات قوية تهزه . ويجري استبدال النظام القديم المعتمد على الحكم الاستبدادي بوتيرة سريعة بنظام جديد يكافح من أجل تثبيت نفسه اعتمادا على القواعد الديمقراطية. وسيتبقى في الأغلب بعد أن تهدأ العاصفة قوتان مركزيتان، أولاهما الجيش الذي يمثل بدرجة كبيرة النظام القديم، بما في ذلك العلاقات بالغرب وتحدى معسكر المقاومة الذي تتزعمه إيران، وربما يمثل همزة وصل بين المرحلة التي سبقت الثورة والمرحلة التي تليها.

والقوة الثانية هي التيار الإسلامي وهو الكيان الشعبي والسياسي الأكبر والأكثر تنظيما في أغلب الدول، والجاهز للاندماج في النظام الجديد والاضطلاع

بدور مهيمن فيه. وفي حين يصح القول بأن العناصر السياسية والشعبية العلمانية تكتسب قوة، يبدو أن وقعها أقل تأثيرا من وقع تأثير الجماعات الإسلامية. لذلك، لا نعرف إن كانت ستحقق نجاحا ذا شأن في اختبارات القوة القادمة لاسيما الانتخابات الديمقراطية التي يمكن أن تمنحهم السيطرة على الحكومات.

ربما يعني هذا الوضع تجدد انتفاضات دراماتيكية عاشتها المنطقة أصلا، مثل سيطرة التيار الإسلامي على النظام بالتدريج بالتزامن مع ضعف الجيش كما في تركيا (وهو سيناريو يرجح أن يكون صالحا للتطبيق في مصر على الخصوص)؛ أو منع الجيش التيار الإسلامي من تشكيل الحكومة مما قد يؤدي إلي مواجهة عنيفة بين الطرفين كما حصل في الجزائر، أو انهيار المؤسسة الحاكمة وفرض الإسلاميين سيطرتهم بالقوة على غرار نموذج حماس في قطاع غزة.

وبالإضافة إلي ما تقدم، يمكن للمرء تخيل سيناريوهات، وإن كانت مستبعدة في الوقت الحالي، لا يضطلع فيها الإسلاميون بدور مهيمن، كأن يتم نقل السلطة بطريقة منظمة إلي مؤسسات علمانية لا صلة لها بأي حركة إسلامية إثر إجراء انتخابات ديمقراطية. ولعل بروز سيناريوهات مألوفة أو جديدة في المنطقة يعتمد على عدة متغيرات، منها قوة الجيش، وقوة الحركات الاحتجاجية والعناصر المعارضة للنظام، وبخاصة الجماعات الإسلامية، والسياسة التي يُرجح أن يتبناها المجتمع الدولي، وبخاصة الولايات المتحدة؛ وكيفية نشوء الانشقاقات الداخلية في مناطق متنوعة في العالم العربي.

ويبدو أن الحديث المصاحب لموجة الاحتجاجات الإقليمية الحالية يحمل في طياته بذور ثورات مستقبلية. فالغضب العارم على الواقع الراسخ الميؤوس منه يتجاهل بدرجة كبيرة حقيقة أنه متأصل في مشكلات اجتماعية وديموغرافية واقتصادية عميقة يصعب حلها في أحسن الأحوال، ولا يمكن حلها بالتأكيد بالسرعة التي تنشدها الشعوب.

وكما حصل في العديد من الثورات السابقة، ربما تواجه هذه الموجة أيضا عما قريب أزمة حادة سببها خيبة التوقعات. وربما يصب ذلك في مصلحة الجماعة

التالية التي تعد شعبها بالخلاص، لكنها قد تؤدي إلي استيلاء طاغية على الحكم وإلي العنف كما حصل في مرات كثيرة في الثورات التي حركتها رؤى مثالية كُتبت على راياتها.

التعليق

أحمد زكريا الباسوسى

ماجستير علوم سياسية، جامعة القاهرة

منذ الوهلة الأولى لهبوب رياح التغيرات التى شهدها منطقة الشرق الأوسط سواء على مستوى النظم أو حتى السياسيات، بدأت إسرائيل هى الأخرى فى مراقبة الأوضاع عن كثب فى محاولة لاستقراء الوضع الذى يمكن أن تستقر عليه المنطقة فى المرحلة المقبلة وإعادة هيكلة سياستها ومصالحها وفقاً لهذا المنظور الجديد، حيث شهدت المنطقة فى الآوانه الاخيرة تحولات من شأنها إعادة رسم خريطة توازنات القوى فى الشرق الأوسط، بحيث ساهمت الثورات أو الربيع العربى الثورى فى ذلك كثيراً، كما أن نمو الدور التركى واتساعه قد مثل أحد أبرز تلك التحولات، بالاضافة إلى التدهور الملحوظ فى العلاقات الإسرائيلية من جانب، والنمو والتوطيد المتوقع للعلاقات التركية العربية بشكل والتركية - المصرية على وجه الخصوص من جانب آخر.

لم يخطىء الكاتب حينما أشار إلى أن التغيرات التى تشهدها منطقة الشرق الأوسط فى الآوانه الأخيرة تعتبر الأشد وطأه وخطورة منذ الحرب العالمية الأولى وحتى الآن لاسيما الثورات ضد النظم الديكتاتورية، وذلك لان ماحدث من قبل لا يعدو أن يكون مجرد انقلابات عسكرية باركتها الشعوب، وبالتالى فإن الإرداة الشعبية لم تكن هى العنصر الحاسم، أما ما يحدث الآن فى كل من مصر وإسقاط نظام مبارك وتونس بإسقاط زين العابدين بن على، وليبيا بإسقاط القذافى والمحاولات المستميته فى سوريا لإسقاط بشر الأسد ومحاولة اغتيال على عبد الله صالح فى اليمن، يؤكد أن اللاعب الرئيسى هو الشعوب وليس النظم السلطوية، حيث أن ما يجرى الآن فى المنطقة يؤكد على أن الارادة الشعبية أقوى بكثير من سياسة الحديد والنار التى تستخدمها الدول البوليسية.

كما أثبتت تلك التغيرات أمر بالغ الخطورة يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، والتى تخلت بشكل كبير عن حلفائها، حيث تجلى ذلك بشدة بمطالبات المستمرة للرئيس بارك أوباما وإدارته لمبارك بضرورة التنحى وترك السلطة، ذلك على الرغم من أن نظام مبارك كان الحليف الاستراتيجى الأول للولايات المتحدة وإسرائيل فى المنطقة، والحقيقة أن هذا الموقف يدل على أن الولايات المتحدة لن تبقى على أحد طالما أنه يتعارض مع مصالحها، فالولايات المتحدة تحاول دائماً منذ حرب العراق فى تبيض وجهها وإعادة صياغة علاقتها مع العالم العربى، وبالتالى حاولت أن تكون متسقة مع ذاتها وطالبت مبارك بالتنحى والرحيل أكثر من مرة، صحيح أن هذا الأمر قد تم على استحياء إلا أنه قد تم فى النهاية، والأمر ذاته مع القذافى، وبن على، وبشار، صالح . ولكن الفرق الجوهرى فى أسلوب وسرعة المطالبة بالرحيل، والذى تفاوت فى شدته بين الشدة المفرطة والقاطعه مع القذافى والأسد نظراً لتدهور العلاقات بين النظامين السورى والليبى من جانب والأمريكى من جانب أخر، وبين اللين والميوعة مع مبارك وصالح نظراً للتحالفات القائمة بينهم منذ زمن ليس بالقليل.

لم يوفق الكاتب عندما تحدث عن الانضباط الذى تحلت به حركات الإسلام السياسى، فعلى الرغم أبدائها قدراً من الانضباط فى البداية إلا أنها سرعان ما انحرفت عن المسار الصحيح بمجرد الحديث عن السلطة والانتخابات وغير ذلك من العناصر المكونة للعملية السياسية، هذا ليس فى مصر فقط بل أيضاً تونس وليبيا، حيث بدأت موجه من عمليات التكفير والتراشق بين التيارات الإسلامية من جانب، وبين التيارت ذات الخليفات الليبرالية والعلمانية من جانب أخرى، بحيث استغلت تلك التيارت منابر المساجد والاروقه الدينية فى حربها التكفيرية ضد من يخالفهم فى الرأى.

ويبدو أن هذا الانضباط المبدئى التى قامت به تلك التيارات كان انضباطاً تكتيكياً، يستهدف استقطاب أكبر مساحة من الشارع العربى، عن طريق محاولة

استعطاف الشارع بالحديث عن الاضطهاد الذى كانوا يعانون منه إبان النظم الديكتاتورية التى كان تمارس ضدهم أبشع الممارسات السلطوية والقمعية.

ولعل أبرز ما أشار إليه الكاتب هى فكرة دور العنصر الشبابى الذى استطاع من خلال استخدام أدوات العصر المتمثلة فى مواقع التواصل الاجتماعى لاسيما الفيس بوك والتوتير، تحريك الشارع العربى إزاء الفساد والديكتاتورية المتأصلة فى الجسد العربى. حيث قام الشباب بدور المحرك الرئيسيى فى كافة الثورت فى المنطقة، ثم انضم إليهم باقى أطياف الشعب، وهو ما يعنى أن كافة الثورات بدأت شبابية خالصة ثم تحولت إلى ثورات شعبية متكاملة، كما حدث فى معظم الحالات.

والحقيقة أن كاتب كان قد أشار إلى أن أبرز تداعيات تلك الثورات هو إنتهاء عصر " الجملوكية "، وهى كلمة عربية شقها الأول يشير إلى "الجمهورية" والثانى " الملكية"، وهى التى يقصد بها النظم التى انتحلت لنفسها صفة الحكم الجمهورى عن طريق محاربتها للنظم الملكية التقلدية، ثم انقلبت بعد ذلك إلى نظم جمهورية فاسدة يتم فيها التوريث من أب لابنه، مثل ما كان مخطط له فى مصر، حيث كان يتم تجهيز جمال مبارك ليرث الحكم من مبارك، وما كان يتم التجهيز له فى ليبيا من تجهيز لسيف الإسلام القذافى، وما تم بالفعل من سنوات حينما عدل حافظ الأسد الدستور بتعديل سن المرشح حتى يصل بشار ابنه للسلطة وهو ما تم بالفعل بمجرد وفاة حافظ الأسد. ويبدو أن الصحوة الشعبية التى حدثت فى الشارع العربى قد جعلت فكرة التوريث فى الجمهوريات أصبح أمر من المستحيل أن يحدث فى المستقبل، وذلك لان كافة الأطياف والشعوب أصبح على درجة كبيرة من الوعى، مما يحول دون إمكانية تقبل مثل تلك الأفكار مرة أخرى على الساحة العربية.

والجدير بالذكر أن النظم الملكية باستثناء البحرين وحالات نادرة للغاية فى السعودية لم تتعرض لموجة احتجاجات. وأرجع الكاتب ذلك أن التركيبة الاجتماعية لتلك النظم باعتبارها تركيبة تقليدية تتقبل فكرة القبيلة وشيخها، وبالتالى فأنها تسعى للحفاظ على الوضع القائم، لكنه أيضاً أغفل الحديث عن البعد الاقتصادى كأحد الابعاد والاسباب الرنيسية التى تقوم بسببها الثورات، فدول الخليج بشكل عام يرتفع

فيها المستوى الاقتصادى بشكل كبير وهو ما هو ما يقلل من فرصة اندلاع الثورات والاحتجاجات، لأن الاغلبية الساحقة بها ذات وعى سياسى وثقافى منخفض لا تهتم بالديمقراطية وغير مكترسة بحقوق الإنسان وغير ذلك من الأمور التى تشغل أصحاب الوعى السياسى والثقافى. ولعل أبرز الدلائل على ذلك هو أسلوب العطايا التى استخدمته كل من السعودية والكويت فى تهدئة الشارع حينما ظهرت بوادر أضطرابات كان من شأنها أن تعصف بتلك النظم فى حالة ما إذا كانت قد استمرت.
وهذا يأخذنا للحديث عن الحالة فى البحرين والتى تتسم بخصوصية بالغة، لانها تستحضر إلى الأذهان فكرة " تصدير الثورة"، حيث ألقت أحداث البحرين الخوف فى قلوب النظم الخليجية بشكل عام والتى تتشابه فى ظروفها مع البحرين، فسرعان ما قررت تلك النظم لاسيما نظام آل سعود فى إنهاء ما يحدث فى البحرين بأى ثمن، خوفاً من انتقال الاضطرابات إلى أرضيها، من خلال ما يُعرف بأسم تصدير الثورات أو اتساع دائرة المد الثورى فى المنطقة، اعتماداً على فكرة أن الثورات تقوى وتدعم بعضها البض مثلما حدث فى حالة كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا. فنجاح الثورة فى مكان يقوى عزيمة الثوار فى مكان آخر، مما يساهم فى تحقيق النصر للثوار.

غير أن الملحوظة الجديرة بالاهتمام بالفعل التى أشار إليها الكاتب هى التحول الحادث فى سلوكيات وممارسات الجيوش العربية، حيث بدأ يُنظر للجيوش فى المنطقة نظرة مختلفة وهى أنها حامية ومنحازة للشعوب وليس النظم ورموزها كما سائداً، صحيح أن هذا قد تم بنسب متفاوته، فبينما تم ذلك فى كل تونس ومصر بصورة تامة، حيث انحازت القوات المسلحة للثوار منذ الوهلة الأولى وأعلنت أنها لن تقم باتخاذ أى إجراءات قمعية فى مواجهة الثوار، فقد قد تم ذلك بصورة جزئية فى ليبيا حينما حدثت حالة من الانقسام داخل الجيش الليبى، حيث انضم جزء كبير منهم للثوار، الأمر الذى ساهم فى إضعاف القذافى ومن يدعمه.

الإشكالية الآن تكمن فى أن تلك الجيوش قد انخطرت فى العمل السياسى بشكل كبير وهو ما يثير مخاوف عديدة لدى الشعوب . فالشعوب العربية مع كامل

تقديرها لدور القوات المسلحة لن ترضى بسيطرة العسكر على الحكم بأى حال من الأحوال، حيث لا يزال النموذج التركى من حيث سيطرة العسكريين على الحكم قائماً فى الأذهان.

بالفعل وكما حلل الكاتب أن مطلب الديمقراطية لم يكن هو المطلب الوحيد فى الثورات العربية. ففى مصر تجمعت مجموعة من الأسباب منها؛ الاوضاع الاقتصادية المتردية، الفساد الحكومى، قيود العمل السياسى، وانتهاكات حقوق الانسان. أما فى ليبيا فالاحتجاجات إلى حد ما ترجع للتنافس القبلى بين القبائل والنخبة فى طرابلس. وعلى الصعيد البحرينى جاءت الاحتجاجات بين الاغلبية الشيعية والطبقة الحاكمة السنينة. إلا أن الديقراطية كمطلب محورى قد تطورت بفعل التطور الطبيعى. فبمجرد سقوط النظم الديكتايوية، أصبح المطلوب هو خلق نظام يتسم بالرشادة للحيولة دون إعادة الوضع كما كان علية قبيل سقوط تلك الانظمة، وبالتالى وجد الثوار أن الحل فى تطبيق النظام الديمقراطى الحقيقى، الذى يملك القدرة على إعادة رسم علاقة رشيدة بين الحاكم والمحكوم.

وعن التأثيرات الإقليمية للثوارت العربية، اتفق تماماً مع رأى الكاتب أن تلك الثورات لها تأثيرات مختلطة بين الايجابيات والسلبيات على دول الجوار. فالبنسبة لإيران أو معسكر الممانعة فقد استفادت بشكل كبير منها، لعدة أسباب يأتى فى مقدمتها؛ أن تلك الاحتجاجات قد اجتاحت الدول التى تقع فى إطار معسكر الاعتدال أو المعسكر الذى كان يقف حائلاً أمام المقاومة لاسيما مصر الذى كانت تعتبر القائد لهذا التيار. كما ان تلك الاحداث والاضطرابات من شأنها أن تشغل الرأى العام العالمى وتصرف نظر الحكومات الغربية بشكل عام عن البرنامج النووى الإيرانى، مما يساعد إيران على المضى قدماً فى تحقيق طموحاتها النووية. أما عن أثارها السلبية فتتمثل فى انتقال موجة الاحتجاحات لها وهذا ما حدث بالفعل فى كل من إيران و سوريا ولبنان الذى يواجه فيه حزب الله موجة رفض شعبى نسبى.

أما على الصعيد الأمريكى، فقد كشف الكاتب النقاب عن الإشكالية التى وقعت فيها الإدراة الأمريكية بقيادة أوباما، وهى كيفية التعامل مع الثورات العربية.

هنا يمكن تفسير الموقف المتذبذب لأوباما فى بداية الثورة المصرية إلى أن أصبح على يقين كامل أن عهد مبارك قد أنتهى بالفعل، وعليه فقد طالبه بالرحيل فى أسرع وقت ممكن، ويمكن تفسير ذلك أن الادارة الامريكية تحاول من خلال تلك الخطوة إعادة رسم صورة أمريكية جديدة غير تلك المشوهه التى رُسمت من احتلال العراق عام٢٠٠٣، إلا أن الرياح لم تأت بما اشتهت سفن الإدراة الأمريكية، حيث قراه ذلك المواطن العربى باعتباره محاولة للتدخل فى الشئون الداخلية، مما زاد من كراهيته و بغضه إزاء الولايات المتحدة الأمريكية.

أبرز التحولات فى الشرق الأوسط وأنعاكساتها على إسرائيل.

يبدو أن الكاتب قد حاول إلقاء الضوء من خلال دراسته على أهم التغيرات التى حدثت فى الشرق الأوسط فى الفترة الأخير وانعاكساتها على إسرائيل، إلا أنه لم يكن متعمقاً وأغفل بعض التطورات بالغة الأهمية التى بلاشك سوف تساهم فى إعادة رسم خريطة القوى فى المرحلة المقبلة، لعل أبرزها ما يلى؛

أولاً: الثورة المصرية ورحيل مبارك.

بالفعل كان مبارك كنزاً استرايجياً لتل أبيب، كما صرح العديد من المسئولين الإسرئيليين، فعلى مدار ثلاثين فقد كان مبارك الحامى الأول والأخير للمصالح الاستراتيجة والامنية لإسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط بأكملها. فبرحيل مبارك بفعل ابطال ثورة ٢٥ يناير خسرت إسرائيل حاليفها الأول وحارسها أمين، الأمر الذى أفقد الإسرائيلين الكثير والكثير مما كانوا يتمتعون به من أمتيازات لم يكن يحلم أن تتمتع بنصفها بما فى ذلك الشعب المصرى ذاته. وفى هذا السياق مثل رحيل مبارك ونظامه ضربة قاصمة لإسرائيل ومصالحها، حيث أن هذا الرحيل يعد أبرز التحولات فى منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذى كان وسوف يكون له تداعيات وخيمة على مستقبل إسرائيل ومصالحها فى المنطقة بأثرها.

المطالبات بوقف تصدير الغاز المصرى إسرائيل، فحتى قبل سقوط أمبراطورية مبارك كان هناك الكثير من النداءات التى كانت تستهدف وقف تصدير الغاز المصرى لإسرائيل أو حتى تعديل سعره ليصل إلى الاسعار العالمية، لان مبارك مبارك و أعوانه كانوا يصدرون الغاز لإسرائيل بأسعار بخسه للغاية، مما أدى إلى ضياع مليارات الدولارات على مصر منذ بداية سريان العقد. وهنا لابد من إشارة كدليل للرغبة الشعبية فى عدم تصدير الغاز إسرائيل فى الانفجارات التى تحدث بصورة دورية فى خطوط الغاز من مصر إلى إسرائيل، مما حال دون استمرار التصدير، وهو ما كان مثار اعتراضات واسعة من الجانب الإسرائيلى، لانه ساهم بشكل مباشر فى تهديد أمن الطاقة الإسرائيلى، وارتفاع اسعار الكهرباء إلى مستويات مرتفعة للغاية. وأن كنت أشك فى مدى جدية حدوث هذا الأمر لإسرائيل لانها أذكى بكثير من أن تعتمد على مصدر واحد للطاقة لاسيما إذا كانت أحد الدول المواجهة.

تهديد السلام الصرى-الإسرائيلى، فبرحيل مبارك وأعتداء إسرائيل على الجنود المصريين على الحدود المصرية-الإسرائيلية، نادت العديد من القوى السياسية والشعبية برفض إتفاقية كامب ديفيد بنسب متفاوته بين الرفض الكامل وضرورة إلغائها وبين ضرورة إعادة النظر فيها وتعديلها لاسيما البنود المتعلقة بالتسليح فى سينا بخاصة فى المنطقة المتخامة مباشرة للحدود والمعروفة بأسم المنطقة(c)، وهو ما أثار حفيظة ورعب الجانب الإسرائيلى على اعتبار أن مبارك قد رحل الذى كان بمثابة الحارس للأمن القومى الإسرائيلى، وعليه فقد بات السلام المصرى-الإسرائيلى مهدداً.

اتفاقية المصالحة الفلسطنية بين فتح وحماس، فقد ظل نظام مبارك طيلة سنوات ماضية فى إيهامنا بأنه راعى المصالحة الفلسطينية بين حركتى فتح وحماس، وأنه يسعى لتوحيد الصف الفلسطينى، إلا أن كل ذلك لم يكن صحيحاً حيث أن مبارك كان يسعى للضغط على حركة حماس حتى تقبل بتقديم تنازلات من شأنها أن تخدم المصالح الاسرائيلية، ولعل أبزر دلالات ذلك أن المصالحة الفلسطينية قد تم التوقيع

عليها فى القاهرة براعية مصرية بعد رحيل مبارك ورجالة الذين كانوا قائمين عليها بأيام قليلة.

وفى هذا النسق، يمكن تفسير موقف مبارك من حركة المقاومة الإسلامية " حماس" من خلال إلقاء الضوء على ثلاث أمور أو علاقات بالغة الأهمية وهم كالتالى؛

الأمر الأول يتعلق بعلاقة مبارك بحركة حماس ذاتها، حيث أن مبارك ينظر لحركة حماس باعتبارها أمتداد لتيارات الإسلام السياسى فى دول الجوار لاسيما جماعة الإخوان المسلمين فى مصر، فضلاً عن علاقتها الوطيدة بإيران. وأن أى انتصار لها سوف يصب بطبيعة الحال فى مصلحة الإخوان المسلمين الذى كان يرى أنهم أحد المصادر الرئيسية التى تهدد استقرار حكمه، ذلك فضلاً عن انتصار حماس بدعم إيران سوف يزيد من تأثيرها ونفوذها فى المنطقة بأثرها، وهو الأمر الذى لم يكن ليرضى به مبارك بأى حال من الأحوال، نظراً للعلاقة التى تتسم بالفتور بل والعداء أيضاً.

الأمر الثانى يتعلق بعلاقة مبارك بالجانب الإسرائيلى، فمبارك ظل حريصاً طيلة فترة حكمه على تحقيق المصالح الإسرائيلية الاستراتيجية فى المنطقة، وهو الأمر الذى يعد أبرز تجلياته وصف القادة الإسرائيلين له بأنه كنزاً استراتجياً وحليف أول.

الأمر الثالث يتعلق بعلاقة مبارك بالولايات المتحدة الأمريكية، أن أحد أبرز أولويات مبارك كانت استمالة الولايات المتحدة الأمريكية بأى وسيلة من الوسائل لاسيما وأن كانت على حساب حركة الحماس الذى كان يكن لها قدراً كبيراً من الكراهية، لهذا رأى مبارك فى الضغط على حماس لتقديم تنازلات أكبر لإسرائيل أقصر الطرق للوصول إلى القلب الأمريكى، الذى يضع إسرائيل فى منزلة متقدمة للغاية، قد تفوق منزلتها هى ذاتها.

وعلى نفس المنوال، كان لمبارك ونظامه دوراً كبيراً فى تنفيذ السياسية الإسرائيلية الغاشمة القائمة على حصار قطاع غزة من خلال تضييق الخناق على سكان القطاع عبر غلق المعابر للحيلولة دون وصول المواد الغذائية والأدوية اللازمة لتوفير الحد الأدنى للحياة، وهو الأمر الذى ساهم فى وضع ضغوط كثيرة

على الفلسطينين. وعلى هذا وبمجرد سقوط نظام مبارك فقدت إسرائيل قدراً كبيراً لهذا الدعم، حيث تم تنظيم مسألة فتح المعابر، مما قلل من الضغوط المفروضة على الفلسطينية، وهو ما جاء مخالفاً ومناوئاً للمصالح الاستراتيجة الإسرائلية فى قطاع غزة.

ثانياً: تدهور العلاقات التركية-الإسرائيلية.

تعد قضية تدهور العلاقات بين إسرائيل وتركيا هى أخرى، أحد أبرز التحولات التى من شأنها إحداث تحولات جذرية فى المنطقة لما لها من أثر على إعادة تشكيل خريطة القوى الاقليمية فى المرحلة المقبلة التى تتسم بالضبابية إلى حد بعيد.

ففى الآونة الأخيرة، تدهورت العلاقات التركية-الإسرائيلية حتى وصفها العديد من المحللين بأنه الفترة الأسوأ فى تاريخ العلاقات بين البلدين. وتكمن الأسباب الحقيقة وراء ذلك فى أعتداء إسرائيل على أسطول الحرية الذى أدى إلى وفاة تسعة مواطنين أتراك عام ٢٠١٠، وهو ما رفضت إسرائيل الاعتذارعنه، بالإضافة إلى الرفض الإسرائيلى لمواقف وسياسات تركيا تجاه مسألة كسر الحصار الإسرائيلى على قطاع غزه، ورفض تركيا المستمر للسياسات القمعية والاستيطانية فى فلسطين. وفى هذا الإطار، جاء رد الفعل التركى عنيف للغاية، حيث قامت تركيا بتصعيد الموقف من خلال طرد السفير الإسرائيلى لدى أنقرة، وتخفيض مستوى التبادل والعلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وتعليق كافة الاتفاقيات ذات الطبيعة العسكرية والتجارية مع تل أبيب، بل أمتد الأمر أيضاً إلى إعلان تركيا عن مرافقة سفن حربية تركية بهدف حماية أى سفينة مساعدات إنسانية متجه إلى قطاع غزة.

وهنا تجدر الإشارة إلى إسرائيل لم تتعامل بحكمة ولم تسع لامتصاص أو أحتواء هذا الغضب التركى المبرر من جانب أنقرة، بل أستمرت فى السير على نهجاها المتغطرس، وهددت هى أخرى على لسان وزير خارجيتها أفيجادور ليبرمان تركيا بأنها سوف تتخذ إجراءات عاجلة فى مواجهة ذلك تتمثل فى طرد الدبلوماسين الأتراك من إسرائيل، ودعم المليشيات الكردية المناوئة لانقرة، ومد يد العون

للأرمن، ذلك فضلاً عن شن حملة دبلوماسية وقضائية لرصد انتهاكات حقوق الانسان الذى يقوم بها النظام التركى ضد الأقليات.

يبدو أن الغرب قد أدرك طبيعة هذا الوضع المتدهور بين الجانبين التركى والإسرائيلى، هو ما جعلهم يسعون للتوفيق من خلال إقامة أربعة جلسات سرية بين مسئولين أتراك وإسرائيليين بوساطة أمريكية كان أخرها فى بروكسيل فى إطار محاولة التوصل لحل ينهى تداعيات تلك الأزمة.

وعليه، يبدو أن إسرائيل قد خسرت أحد أقوى الحلفاء الاستراتجيين لها فى المنطقة وهو تركيا، حيث أصبحت بينهم مواجهة مفتوحة لا أحد يعمل إلى ستتنهى. ولكن بلا شك أن إسرائيل الآن قد وضعت نفسها فى وضع لا تُحسد عليه قد يكلفها الكثير لاسيما وأن ميزان القوة الآن أصبح يميل فى تجاه تركيا التى تزايد دورها بشكل لا ريب فيه خلال السنوات الماضية فى الشرق الأوسط، حيث أصبحت لاعباً رئيسياً لا يمكن تجاهله.

ثالثاً: مستقبل محور القاهرة وأنقرة.

فى الآونه الأخيرة وبالتحديد بعد زيارة رئيس الوزراء التركى رجب طيب أوردغان للقاهرة، بدأت الحديث عن إمكانية إقامة محور جديد فى المنطقة وهو محورالقاهرة - أنقرة، كمحاولة لإحداث نوع من أنواع توازن القوى مع إسرائيل. ويبدو أن هذا الأمر سوف يكون مصدراً كبيراً لإزعاج الجانب الإسرائيلى.

فقد أسفرت زيارة أدورغان للقاهرة عن عدة تدابير بالغة الأهمية وشديدة الحساسية، لعل أبرزها، صدور إعلان سياسي يقضى بإنشاء مجلس أعلى للتعاون الاستراتيجى بين البلدين، بحث سبل تعزيز العاقات التركية-المصرية فى شتى المجالات لاسيما السياسية والاقتصادية والاستثمارية بهدف رفع قيمة التبادل التجارى بين البلدين لكى تصل لخمسة مليارات دولار، وتشجيع إقامة مشروعات مشتركة، وتشجيع رجال الأعمال من بلدين لإقامة استثمارت متبادلة. كما قام أردوغان بافتتاح المنتدى

الاقتصادى المصرى التركى الذى يناقش سبل تعزيز وسائل الربط البحرى بين مصر وتركيا ودول آسيا والبلقان بهدف زيادة الصادرات بينهما.

لاشك أن هذا التقارب المصرى – التركى سوف يشكل مصدراً للقلق لإسرائيل، لأن التعاون فى المجالات المختلفة سوف يؤدى إلى وجود مصالح مشتركة بين الطرفين، وهو الأمر الذى سوف ينعكس على مواقفهم السياسية ويزيدها تقارب، وبما أن هناك خلاف مستمر بين تركيا وإسرائيل، فسيتحول الخلاف بين تركيا ومصر من جانب وإسرائيل من جانب أخر، وهو ما لا تريده إسرائيل بطبيعة الحال.

رابعاً: تنامى ظاهرة العداء الشعبى لإسرائيل.

لاشك أن رحيل النظم الفاسدة المواليه لإسرائيل، قد أعلى من شأن الروح المعنوية والارادة الشعبية لدى مواطنى المنطقة بأثرها، حيث أصبحت الشعوب على يقين كامل فى أنها قادرة على التغير الذى ترغب فيه، غير أن وجود تلك النظم كان قد ساهم فى قمع الروح الشعبية المناهضة لإسرائيل، إلا أن تلك النزعة ظلت طيلة السنوات الماضية كامنة داخل كل فرد. فبمجرد أن سقطت تلك النظم، خرج مارد كراهية العدو الصهيونى مرة أخرى إلى النور. كما أن تصرفات إسرائيل ذاتها قد ساهمت بشكل كبير فى تنمية هذا الشعور المعاد لها لاسيما فى الآونة الاخيرة.

ولعل أبرز مشاهد العداء لإسرائيل هى التظاهرات الحاشدة ضد إسرائيل التى طافت شوارع القاهرة واستقرت أمام السفارة الإسرائيلية، وهدم الجدار العازل الذى قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة ببناءه كسياج لحماية السفارة الإسرائيلية من المتظاهرين العزل الذى لا يملكون سوى شواكيش صغيرة الحجم فى مشهد مهيب، أظن أنه قد ألقى الرعب فى قلوب الجانب الإسرائيلى، ثم بعد ذلك اقتحام السفارة فى القاهرة، والذى على الرغم من رفض البعض للأسلوب الذى تم به، إلا أنه قد لقى قبول شعبى وجماهيرى حتى ولو لم يُعلن عنه، وهو ما يؤكد أرتفاع سقف العداء الشعبى العربى إزاء الكيان الإسرائيلى.

يبدو أن إسرئيل لم تتفاجأ كثيراً باقتحام السفارة، والدليل على ذلك التقرير الذى نشرته جريدة يديعوت أحرانوت الإسرائيلية الذى يؤكد على أن وزير الخارجية الإسرائيلى أفيجادور ليبرمان قد أعطى تعليمات لحراس السفارة الستة بالدفاع عن أنفسهم ضد أى تطور قد يحدث، بما فى ذلك قتل أى شخص يحاول اقتحام السفارة، كما أكد التقرير على أن أفراد أمن السفارة الإسرائيليين كانوا يقومون بتدريبات بشكل دائم على "إجراء مظاهرة"، وأنهم كانوا مسلحين بوسائل قتالية مختلفة كان الهدف منها إطلاق نيران كثيفة دفعة واحدة لـ"إجبار المتظاهرين على التراجع".

وفى السياق ذاته، أكد التقرير على أن جهاز المخابرات الإسرائيلي "الموساد" سبق وأن طلب إخلاء السفارة الإسرائيلية في القاهرة، وإعادة الدبلوماسيين الإسرائيليين قبل ذكرى النكبة، إلا أن الخارجية الإسرائيلية عارضت ذلك في وقتها، هذا وقد حذر الموساد من فقدان السيطرة على المظاهرات في القاهرة، وذلك في أعقاب المطالبة المتصاعدة بقطع علاقات مصر مع إسرائيل، والخشية من المس بالدبلوماسيين الإسرائيليين في السفارة.

والحقيقة أن الرد الفعل الإسرائيلى المتمثل فى سحب السفير وعائلته والجالية الموجودة، بالإضافة إلى الخطاب الباهت الذى إلقاه رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتانياهو، فضلاً عن عدم الاحتجاج الرسمى ضد مصر على الرغم من وضوح اتفاقية فيينا للحصانات والامتيازات الدبلوماسية، والذى يؤكد على مسئولية مصر فى تأمين مقار البعثات الدبلوماسية فيها، واللجوء للولايات المتحدة لحمايتها وطلب مساعدتها فى تأمين مقارها الدبلوماسية فى مصر، وبناء سياج أمنى على الحدود المصرية الاسرائيلية، كلها أمور تدل على الزعر الذى تعيشه إسرائيل منذ أن تمت عملية الاقتحام.

وفى الاردن أيضاً، دعت العديد من القوى الوطنية لتنظيم مظاهرة مليونية تتجه صوب السفارة الإسرئيلية للتنديد بالممارسات الاسرائيلية فى غزة وقتل الجنود المصريين على الحدود. حيث طلبت إسرائيل من سفيرها فى عمان" دانييل نيفو" العودة إلى تل أبيب ومغادرة العاصمة الاردنية. فى سياق متصل شهدت حى الرابية

الذى تقع فى السفارة تعزيزات أمنية مكثفة تحسباً لحدوث أى محاولة لاقتحام السفارة الإسرائيلية.

خلاصة القول:-

إن منطقة الشرق الأوسط قد شهدت تحولات جسيمة وجذرية، لم يكن أشد المتفائلين يتوقع حدوث ولو حتى جزءً بسيطاً منها، تلك التغيرات التى من شأنها إعادة تشكيل خارطة طريق جديدة وفقاً لمقتضيات ومعايير متاشابكة للغاية، إلا أنها فى جوهرها قد أزالة الستار عن عن عدة حقائق وأمور على قدر كبير من الأهيمة، بحيث لا يمكن تجاهلها أو حتى المرور عليها بنظرة سريعة، لعل أبرزها.

أولاً: إن الولايات المتحدة الأمريكية التى تمثل القطب الأوحد على قمة الهرم الدولى كانت عاجزه عن استيعاب تلك التغيرات المتلاحقة والسريعة، وهو ما يؤكد على أنها لم تكن متوقعة حتى للدولة تمتلك أقوى اجهزة الاستخبارات العالمية.

ثانياً: إنهيار أسطورة الغطرسة والغرور الإسرائيلى المفرط، حيث أن تلك الأحداث بلا شك قد هزت عرش إسرائيل من الداخل، حتى أن يد تلك الاحتجاجات قد طالت العاصمة الإسرائيلية ذاتها.

ثالثاً: حدوث تغير نوعى فى طبيعة الشعوب العربية، فقد تحولت من شعوب خانعة خاضعة تقبل بالفتتات إلى شعوب تملك القدرة على التأثير والوقوف فى وجهة الديكتاتوريات التى تمارس كافة الممارسات السلطوية والقميعة مهما كانت تداعيات ذلك.

رابعاً: سطوع نجم قوة بالغة الأهمية وهى تركيا، التى أصبحت لاعباً مؤثراً للغاية فى منطقة الشرق الأوسط، وهو الأمر الكفيل بإعادة رسم واقع جديد فى المنطقة بأثرها.

العدد ٨١ - السنة السابعة
سبتمبر ٢٠١١

رقم الإيداع : ١٢٥٠١ لسنة ٢٠٠٤





المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية

١٤٣ شارع الشويفات - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة
تليفون : ٦١٧٥٥٥٠ - فاكس : ٦١٧٥٥٥٣
بريد اليكترونى : info@icfsthinktank.org
www.icfsthinktank.org